

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد تكلل نجاحنا بحمد الله خلال الربع الثالث من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش،م،ع، أن أقدم لكم النتائج المالية للربع الثالث من العام الجاري والمنتهي بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة المدقق الخارجي.

تمثل نتائجنا على مدار التسعة أشهر من السنة المالية دليلاً على قوة أعمالنا المتنوعة واستراتيجيتنا الممنهجة لتطوير امتيازات أعمالنا وتقديم قيمة طويلة الأجل للمساهمين. نعتقد أن هذا المسار المتصاعد يشير إلى أهمية قطاع الصيرفة الإسلامية الذي يتمتع بإمكانات هائلة للنمو على الرغم من التحديات التي يواجهها.

نحن نؤدي دوراً رائداً في سلطنة عمان لدفع عجلة النمو الاقتصادي ومساعدة المجتمعات في جميع أنحاء السلطنة على التطور، كما يتجاوز الخدمات المالية. نركز إستراتيجيتنا على المجالات التي نعتقد أن بإمكاننا أن نحدث فيها فرقاً كبيراً في تحقيق طموحات عملائنا ودفع الشمول المالي مع دعم الأعمال التجارية، الكبيرة والصغيرة، لتحقيق النجاح في عُمان وما وراءها.

لقد حققنا نمواً مستمراً في أعمالنا الأساسية حيث استثمرنا في تقديم قيمة حقيقية لعملائنا ولشركائنا على الرغم من الظروف التشغيلية الصعبة. فقد تمكنا خلال هذه الفترة من تسجيل نمواً بنسبة ١٨% في الأصول ونسبة نمو ٢٤% في الإيرادات التشغيلية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وذلك بفضل الأسلوب المميز الذي نتبعه في جميع جوانب الأعمال سواء في قسم المعاملات المصرفية للشركات أو الأفراد، ونجاحنا في خفض التكاليف على نحو ملحوظ. ويأتي هذا الإنجاز نتيجة للتنفيذ الفعال لاستراتيجية ٢٠٢٠، والتي تتطلب تركيزاً مستمراً على تنمية الميزانية العمومية، وتنويع مصادر الدخل، والتحكم في المصاريف، وتحسين الهوامش الربحية وتعزيز قائمة المنتجات المبتكرة فضلاً عن توسيع قاعدة الزبائن.

ونحن على ثقة تامة بأننا قادرون على التغلب على أي تحديات اقتصادية مع مواصلة إثراء تجربة للزبائن بخدمات ومنتجات تلبي متطلباتهم فضلاً عن إيجاد قيمة للمساهمين والشركاء، وذلك من خلال العمل وفقاً لمعايير استراتيجيتنا الثابتة وميزانيتنا المرنة.

#### الأداء المالي

نمت إجمالي أصول البنك بنسبة بلغت ١٨% لتصل إلى ٩٦٧ مليون ريال عماني وذلك مقارنة بالفترة نفسها في سبتمبر ٢٠١٨ والتي بلغ خلالها إجمالي الأصول ٨٢٠ مليون ريال عماني، في حين ارتفع إجمالي محفظة التمويل بنسبة ١٩% لتصل ٨٠٠ مليون ريال عماني، وعلاوة على ذلك فقد حقق البنك نمواً في ودائع العملاء حيث بلغت ٧٦٢ مليون ريال عماني بنسبة بلغت ١٥% وذلك مقارنة بالفترة نفسها في سبتمبر ٢٠١٨. وقد ساهم النمو الذي حققه البنك في محفظة التمويل على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات بشكل فاعل في دفع وتعزيز مسيرة نموه، الأمر الذي من شأنه أن يسهم كذلك في تحقيق أهداف البنك ذات المدى الطويل.

كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ٢٤% في حين ارتفعت التكاليف التشغيلية للبنك بنسبة ٨% فقط الأمر الذي يجسد جهود البنك المتسمة بالإلتزام والمنهجية فيما يتعلق بإدارة التكاليف التشغيلية. وقد أثمرت هذه الجهود في تحقيق البنك لصادفي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت ٧,٠٤٠ ألف ريال عماني. وهو إنجاز استثنائي ومميز والذي يعكس نجاح البنك في إلتزامه بالخطط الاستراتيجية الخاصة بتطوير وتحسين أدائه وإطفاء الخسائر المتركمة.

وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بالبيئة التشغيلية، حافظ البنك على قوة مركزه المالي نظراً لجودة أصوله ونسبة رأس المال التي تتمتع بالاستقرار والثبات.

## خططنا المستقبلية

بلغ النمو الاقتصادي في عُمان مرحلة الانتعاش بسبب تحسن أسعار النفط ، ومن المتوقع أن يستمر انتماء القطاع المصرفي في النمو. إن مبادرة الحكومة لتنويع مصادر التمويل ، والاستفادة من السوق الدولي ، وتنمى أنشطة أسواق المال المحلية قد خففت من الضغط على السيولة المحلية ، ومع ذلك ، لا تزال زيادة تكلفة التمويل تشكل تحدياً لهذا القطاع.

وفقاً لصندوق النقد الدولي ، تم تخفيض معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى عمومًا إلى ٠,٩٪ لعام ٢٠١٩ وإلى ٢,٩٪ لعام ٢٠٢٠. إن انخفاض نمو إنتاج النفط ، كجزء من اتفاقية أوبك لخفض الإنتاج ، يسحب الإنتاج الإقليمي. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عُمان إلى ١,٢٪ في عام ٢٠١٩ حيث أن التزام عمان بخفض إنتاج أوبك + يقيد إنتاج النفط. من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى ١,٥٪ في عام ٢٠١٩ ، مما يعكس ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي وزيادة تسارعه إلى حوالي ٣٪ في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ، مما يعكس احتمال فرض ضرائب غير مباشرة بعد عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الموازنة إلى ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ بسبب ارتفاع الإنفاق العام وسط انخفاض أسعار النفط نسبياً.

جهود الحكومة لتعزيز الوضع المالي وتشجيع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص ، زادت من التنوع الاقتصادي ، وخلقت فرص العمل وكذلك عززت النمو الشامل. وستؤدي المبادرة المالية والحكومية الإيجابية الأخيرة التي تقدم الدعم للاقتصاد إلى زيادة الطلب على الائتمان. من المتوقع أن يؤدي الانتهاء حسب الخطة لمشروعات البنية التحتية الرئيسية إلى زيادة النمو غير الهيدروكربوني تدريجياً على المدى المتوسط.

يمكن لسياسة الإجراءات الأخيرة للحكومة ، بما في ذلك إدخال برنامج وطني جديد للتوازن المالي (توازن) ، أن تقدم فرصة لتتبع الشمول المالي بسرعة عن طريق خفض الإنفاق وتحسين تحصيل الإيرادات. ويمكن أن توفر الخصخصة المخططة على المدى القريب لاثنتين من الشركات المملوكة للدولة بعض التخفيف المالي المؤقت. هذا ومن المرجح أن يظل استهلاك الأسر مقيداً على خلفية نمو متواضع في الدخل وزيادة تكاليف الوقود.

لا تزال التطلعات خلال العام ٢٠١٩ إيجابية ولكن البيئة التشغيلية ستظل تواجه تحديات بسبب ضبط الأوضاع المالية وسط زيادة الديون التي تؤثر على النمو الاقتصادي. في حين تشير التوقعات إلى نمو مجموعة من القطاعات التي تشمل: قطاع التصنيع، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والثروة السمكية، والتجارة. وسيواصل القطاع المصرفي استفادته من المزايا التنافسية لإظهار المزيد من المرونة في ظل التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

بنك نزوى ملتزم بموقعه الريادي في تعزيز وتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية. وسواصل المحافظة على مستوى جيد من عملية ضمان الائتمان كما أننا مطمئنون من مستوى جودة المحفظة الائتمانية الخاص بالبنك. وسواصل العمل وفقاً لاستراتيجيتنا والتي تركز على الأداء المالي، والتطور التقني، وتعزيز الحصة السوقية، وثقافة الفريق.

## شكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أود، وبالنسبة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهمي وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنك إسلامي متكامل في السلطنة.

خالد بن عبدالله بن علي الخليفي  
رئيس مجلس الإدارة